



کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۲۵

کتاب رسالہ فی مسائل الزمانیہ و غیرہ

مترجم

شماره قفسه ۱۵۶۸۶



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

91235



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب رساله فی مسائل الزانیه و...

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۵۶۸۶



مجلس شورای اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۹۱۲۳۲

۱۲۹۱۲



رسالة

في المسائل الخلافية الأشعرية والمعتزلة

من تأليف الشيخ العلامة الحجة الميرزا محمد باقر  
ساحب السالك الأشعرية

١٨٤٨٢  
٩١٤٣٢



لقد ريت في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ







فأما لا يخلق إلا الله تعالى والحمد لله وحده ولا يشركه غيره ولا يبدعه ولا يغيره والله هو الخالق الموجد المصنع  
المختر قالوا والحمد لله وحده ولا يشركه غيره ولا يبدعه ولا يغيره والله هو الخالق الموجد المصنع  
توسط بين المذهبين المذهبين المعتزلة والجبرية أما المعتزلة فقالوا العبد خالق أفعاله بنفسه وموجدها  
وفيه ثم يعاقب عليه ويناقضه وما وراء ذلك يعلم وأنه لو كان لا يوجد فعل نفسه لما وخلق الله عليه وأما  
المعتزلة فقالوا لا فعل للعبد البتة وهو آلة مختصة كالسكين في يد الفاعل والمسألة طويلة الدليل وقد أوردنا  
المعتزلة في الشك بالبداهة والبرهان الجبري بطلان بختة الرسول أنبياء الله عليهم السلام بيان الأول من وجهين  
العبد خالق فإن جعله مستقلا فافعله قد صير شيئا في الوجود كما صير لردة الله تعالى ولو في مدبرهم فكذلك  
المؤمن فإن الله تعالى قد صير ما شاء في أفعال العباد فقالوا خلقكم وما تعلمون وبأنه لا خلق سواه فقالوا هل من خالق غير الله  
فإن سواه لا يخلق يقولون أم لا يخلق وبيان الثاني أن العبد إذا كان لا يفعل فما الفائدة في إرسال الرسل وتبليغهم  
له سبيل الرشاد ليسكنوا وسبيل الفساد ليجزها قائلها أو إذا بطل المذهبان تعين أن يكون هناك واسطة  
بين الجبر والقدر هي مناط التكليف وهي المقتضى الباطن يقولون إن له مدخلا وما هي تلك الواسطة هنا غيرت العقول  
وأضربت الأذهان واختلفت بالبداهة الأخلاقية وهو المختار بدل فصوص الشريعة سلوا عنهم فهم هذه الواسطة  
وقوضوا أمرها إلى الله تعالى وقالوا في حجب الجملة الفرق بين حركة المختار والمضطر وعلم أن الفرق بين حركة  
المختار وحركة المصير ومن ثم يقولون حركة المختار لا تكون بل تقولون حركة المختار متحركة قالوا وأما  
العبد من القبيل الأول وحركة المختار بل لا من الثاني وهذا القدر كاف في فهم الواسطة قالوا والصبر عنها باطن الطبيعة  
بما مناط التكليف والثواب والجزاء في هذه الواسطة كالتفاني والامام والخير إلى صفتهم المسالك واليسر  
الامن جاد عن مذهب الشيخ وزاد على الواسطة أمران ذكرهما أبو جعفر في مذهب المعتزلة واعلم أن هذه الواسطة  
التي أنشأها أهل السنة سماها الأشعرية الكتب متبركا بقوله تعالى ما كسبت وعليها ما اكتسبت وبما لا يوجد في  
بالاختيار فالخلق فيه وبين أفعالهم لفظي وهذه مسابيل بين الفريقين الاستعانة والمعتزلة نشأت من هذا الأصل  
قالوا لو الحسن القدر لا يصلح للصديق وخالفه المعتزلة وقالوا الاستعانة لا يكون قبل الفعل وخالفه المعتزلة وقالوا لو تكليف  
ما لا يطاق بل ليس في الوجود إلا التكليف ما لا يطاق وخالفه المعتزلة قالوا لو الحسن يبلغ ذلك المحض صفة قائمة بالعاجز تضاد  
القدر على التكليف جزئي كلف ومن ثم جمع التكليف واختلف عليه أصحابه في ذلك فهم من وافقه ومنهم من قال إن المحض  
عبارة عن عدم القدر عما من شأنه أن يكون قادر على الفعل وإلى هذا ذهب الإمام محمد بن  
المتناب مقدور بن قادر بن معتزلة بناء على أصلهم أن العبد خالق فعل نفسه وإن الله تعالى قادر على فعله العبد  
واقف القرآن على تفسير القادر بأنه الذي يحصل القادر منه على وجه القصد والصحة لا على سبيل الوجوب فإنه لا يست  
يقاد على حصول الأفعال لأنه بطريقها واختصاصها المخلوقة فيها لا بالارتقاء واختيارها إلا الإرادة لا العقل الحيوان فإنه  
أن شاعرك من هذا الجانب وإن شاعرك من الجانب الآخر قد ساعدنا في هذه المسألة أبو الحسن المصري من المعتزلة وسعدنا

المعتزلة

المعتزلة المعتزلة ومحل الخلاف مقدور بن قادر بن معتزلة من مكنتين أما بين قادر بن خالو ومكنت  
أن سبيل المكنت قادر أقلا اتسع على الحنفية في هذا الأصل سبيل الظاهر على الشافعية فاقول قد تعاكس  
العرفان في أصلها أما الحنفية فقد معوا قطع الأيدي باليد الواحد فيها وإذا اشترك جماعة في قطع يد لم  
تقطعوا لأن كل واحد من الظاهرين فاعل مقدور نفسه فخصص كل منهم بالقطع الذي هو مقدور دون مقدور  
صاحبه فكان قطع كل جزء قطعاً على سبيل الانفراد فلم يكن قاطعاً لليد بكاملها فكيف تقطع يد من يملكها ومن يملك  
هذا علم أنه مناسب لمن منع مقدورين قادرين أما من يجوز ما مانع من أن يكون الآخر مدبر من مؤثرين لا يتأثر  
من غير عليين على معلول واحد وأما الشافعية فقالوا لهم أنتم تمنعون مقدورين مكنتين فكيف تقطع  
الأيدي باليد الواحد والجواب **عن** هذا ذكرتم في مزج المختص وقد وافقنا الحنفية على أن النفوس تحمل النفس  
الواحدة ولا يصح لهم فرق بين النفوس والأبدان اتفاقاً على أنه لا يقع في الوجود إلا ما يريد الله  
تعالى وأنه تعالى يريد بكل الكائنات ولن يكون أمراً وفوقاً من الأمر والارادة وقالت المعتزلة بناء على أصلهم  
في خلق الأفعال قد يقع ما لا يريد ثم قالوا أنه لا يريد الشريعة لو ارادة طلبه ورعا قالوا الأمر نفس الإرادة  
والمنكر لا يريد ما لم يكن لا يريد أن يخطأهم أصحابنا في القميين وهم يشعرون على الأشعرية ما لم يجعلوا المختص  
مرادة لله تعالى وإن الله تعالى ينبغي أن يتردع عن ذلك وليس في هذا تشييع فإن التكليف قد يريد وقوع المكره وإن لم  
يطلبه وليتبين بطله وأخذ الفرق وهي طائفة وأن خلق النار وخلق لها أهلاً أو عقوبة ومسامحة وإن يعزها  
دون الشرع لم يشأ وأصحابنا يشعرون على أصحابنا في القميين وهم يشعرون على الأشعرية ما لم يجعلوا المختص  
خلق فإن هذا الأمر لم لا يخلو من طريق ملكي أن الأستاذ أبا إسحاق الأسفرائني ناظر القاضي عبد الجبار في ابتداء حجة  
سبحان من تزعم أن الأستاذ سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما شاء فقال عبد الجبار اقتضائاً أن بعض فقال  
الأستاذ أبا إسحاق سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما شاء فقال عبد الجبار اقتضائاً أن بعض فقال  
الأستاذ أن منك ما هو كذا فقد أساءوا أن منك ما هو كذا فخص من منه من يشأ فانقطع عبد الجبار  
أحلف أصحابنا في معنى التوفيق والهداية وفي معنى الإضلال والأعقاب أقوم الهداية خلق الطاعة وقيل القدر  
على الطاعة وقيل في التوفيق ما يقرب من هذا والمختار أن الهداية العام طريق الصواب والإعانة على سلوكها وتوجيه  
نحوها بحيث النفس له ويجري على مقتضاها والتوفيق خلق سلوكها وأما الإضلال والأعقاب الخلة لأن يقال الهداية  
والتوفيق هذه بعض مد أصب أصحابنا وقالت المعتزلة الهداية أن يرد سبيل الحق ثم كل من أبصر مكان الأهتاد فقد  
هداه الله تعالى فإن هو اهتدى أفق وجاوزه هو حاد فهو الذي أصل نفسه وتعلقوا من القول بآيات بطول الكلام  
عليها من أصرحها قوله تعالى وما تأود فقد بناهم فاستجروا النعماء على الهدى ويرد عليهم أصحابنا بخلافه تعالى أو ليكن  
الذين هدى الله فبهم أقبلت وغروا فيهم أن الله لا يضل لهداؤه وأنه لو أضله لطمه وأنما الضلال أصل نفسه  
والتكليف والسنة منحوتان بالرد عليهم وقد قال الله تعالى وأضل الله على علم وقال تعالى ضل الله على قلوبهم وقال تعالى ولا يسمع

له















ابو حاتم وذهب الشافعي من المعتزلة الى ان القاتل قطع احله المضروب له وانما ما في غير احله في اختلافوا في ان  
لو ان القاتل على ان يعيش او يموت بفعل الله تعالى فقال ابو حاتم كان يموت قطعاً وقال بعض المعتزلة ان كان يموت  
قطعاً وقال بعضهم كان يجوز ان يعيش ويجوز ان يموت ولم في هذا القام خرافة كثيرة قال الموحون لم يجز ان يموت  
كأن في عدم علم الله ومحبته اليه وما وجب القود لانهم يقولون جازاً ان حبسهم على صورة ما نزلت الوصية الغرض  
استحق صاحبها عوضاً على الله تعالى فلهذا فوجئت الغرض الرابع وان القود من حيث مخالفة الشارع او فكل من  
عليه وان علم موته ومقتضى الواجب الملاقاة لم يجز قتله **مسألة** هـ فان الشيعيين ان بعضهم لا  
يعتد ان من مباحاً الحقتان ولكن المعتزلة شعبة هي المقتضى اولاً بين محققهم فلا بد من ذكرها ليعلم الجواب عنها  
قالوا اذا اتفق هؤلاء على سبب حادث من حرق او غرق او نحو ذلك فلو قلنا انهم مستوفون ليطرح وفيه شبهة  
استعداد السبب وقتها انهم يكونون عند استيفاء ما كانوا يوتون اذ ذك خبر سبب ظاهر وذكر حرق العادة فلا يجوز  
والا بطلت دلالة المعجزة فان مقتضى العادة انما هو حرق العادات فاذا حرق العادات لعل يد على صور المعتزلة  
الاولى يد على صورة الاشراق لم يكن الاستعداد حرق العادة على المعجزة الدالة على النبوة وقد بطلت على ما نزلنا  
على تقدير ان السبب لا يتصور من الموت او الحياة لان مقتضى حرقها اذ ذك من احكام العبادات يجوز ان يقال الله تعالى  
قد علم الجميع بقدر عدم مصادفة القتل الى اجل مضروب جاز تقاضاهم فيه وضامهم ويجوز ان يقال ان ذلك الوقت هو الاجل  
المضروب بهم لانه لكل يوم صادق ذكر السبب صادف سبباً اخر وانما القول الذي ابراز ان في عدم حصول السبب من  
مستحيل لان على اصولنا مقدار الوقوع ضاعف وقوعه مستقيماً بالغير وسبقه هذه الفرض اقول لو صادف السبب لكان  
لا محالة اما سبب اخر ولا سبب والاحتجاب والسنة مستحسنة ان الدلالة على ذلك قال الله تعالى لو كنت في يومك ليرى الذين  
عليهم القتل الى مضامهم جميعهم وقال تعالى اذا جاء احلهم لاستنارون ساعة ولا يستقدمون وقال تعالى ما سبق من امر  
اجلهم والادب عليه اكثر من ان يحضر وما قبل من بطلان دلالة المعجزة غير صحيح فان المعجزة امر يقع حاله في العادات  
وهذا لا يمكن وقوعه لان عدم حرق من قتل حرقه وحرق من قتل حرقه لا يتحقق في الخارج والواقع خلاف  
المقتضى **مسألة** واصل قالوا انما الرزق ما ينتفع به سواء كان حرماً او حلالاً وقالت المعتزلة لا يكون الرزق الا  
حلالاً لا فلهذا من ان لم يكن في حرمة الاكرام يكون قد مات ولم يبرز **مسألة** اخلف في انتشار اليه بان وانت  
فقبل انه يجعل المخصوص اعني الحجة المحسوسة وهذا القول يجري الى المتكلمين وقالوا الامد ملة المدين في مسمى  
الانسان وليس المتكلمين نص في المسئلة من حيث انما قال في كتاب الايمان ما يدل على الاول اذ قال الانسان هو هذه  
الجملة المحسوسة ذات الابدان والصور وكل اجتماع المسلمين واهل اللحد على ذلك وقال الاستاذ ابو منصور  
ابن عبد الله هو مدح اهل الحق وبدع من خالفه وذهب اكثر المعتزلة والكوفة وابو حامد الغزالي والاصل في ذلك  
انه لم يزل في الحجة المحسوسة وهو الطبقة المشابهة بالنفس وبالروح وهي المدركة الحساسة وهي المكلف والطبيع  
والعاصي والمناب والمعاقب والمخلدة والمنائم واما البدن الثابت وهي الباقية بعد موت البدن وهذا هو  
القول المختار والسلام وقد عقد بعض المتكلمين المسئلة خلافاً بيننا وبين الكوفة وابو حامد الغزالي والاصل في ذلك  
عشرون جنة اذ ماتت لا بعد على بدنها وبها باق فيمكن من عسلة وقالت الكوفة ليس له ذلك لان مورد العقد العيني  
الزائل بالموت المفارق للبدن واقول هذه المسئلة العربية التي فيها مع الشافعية من غير ما على هذه الاصل فللزوج غسل  
زوجته لان ذلك من اثار الزوجية لان المعقود عليه البدن اذ لو كان كذلك لم يجز له وطوفاً في المسئلة عنية عن هذا  
الاصل الضعيف وقد ناقض فيها الكوفة اصلهم اذوا فقروا على انما غسل زوجها اذ مات وما بين ذلك ان الشافعية لم يستندوا  
في غسل الزوج زوجته الى هذا الاصل الضعيف انهم جعلوا في باب حكم الميع نقصان اليه نقصان وصف وقالوا ان الشافعية  
ينقصان عليه لان ذلك فليس الاستدلال يكون الرجل يغسل زوجته على ان الشافعية يعتقدونه انتشار اليه بان الحجة المحسوسة

باب من استدل انما يقول ان البدن وصف على انه ليس هو الحجة ولي على هذا الاصل كلام طويل ذكرته في كتاب الاشياء  
والنظائر **مسألة** اصل يعنى التوبة عن بعض دون بعض خلافاً لابي حاتم المعتزلي وهو يوجب بعد تضييع الف من من تاب تاب  
انه عليه خلافاً لبعض المعتزلة وتضع التوبة عن الصغير ومع الاصل الغل الكثير خلافاً لبعضهم **مسألة** كرامات الاولياء  
على خلافاً للمعتزلة ونقل عن الاستاذ ابي اسحق من انما موافقهم ويستبعد صحة عنه والتمسك بطولته القلب ومن  
الاولياء فيها ان الاستاذ ابا القاسم القشيري ذكر انه لا يقع لوى وما من غير والد ونحوه وقال ان هذا ما علم بالضرر وم او  
بشبه الضرر ومن على هذا وهو المختار يصير مستثنى من غير من قالوا بان ان يكون صحيح لبي جاز ان يكون كرامة لوى  
**مسألة** اصل سأل متكرراً عن ادب القبر امور ممكنة اخرى الصادق فوجب اعتقاد كونها حقاً **مسألة** لعادة المعتزلة  
وافقة خلافاً لجمهور الفلاسفة وكثير من المعتزلة قال جمهور المسلمين تعاد الاحكام وتختصم اختلافوا في الصحيح انها  
تعدم بالكلية ثم تعاد بانفسها وعلى اكثرهم وقيل تفرق الاحكام تعاد وتقل تعاد الروح في بدن مختلفه ثم تعاد متناهية  
ليكن البدن ولا يلزم ان يكون هو هو وهذا المدعى باطل لان القرآن صريح في ان الاعضاء تستبدل يوم القيمة على رايها  
ولو لم يكن هي المصاحبة لهم حال الصوم كانت تستبدل بالزور **مسألة** القصر والبر والشفاعة اليوم حق  
خلافاً للمعتزلة في كل ذلك **مسألة** الحجة وانما يحتلوقان اليوم خلافاً للكثير من المعتزلة او اكثرهم ومعناه ان اولى  
الحقائى والواحد من المصنفين ثم ذهب اهل الحل والعقد من المسلمين الى ان نعمتك وعباداتك هذه ذم مستبدل  
الا بدو دهر الداهرين وعوض العبادتين لا انصر له غير انه لا يخلد في النار الا في رزقه وبوالعدل من مشايخ المعتزلة  
ان الثواب والعقاب يتبعان الى سكون ذم يوجب اللذخ لاهل الجنة والامر لاهل النار وعرض بعض من ادركتنا  
زمانته ان عذاب النار ينقطع وقد حرق في ذلك اجماع المسلمين وصف والد بعض من اعتمد كتابي في الرد عليه سماه  
الاعتبار بمقاعد النار وهذا اتمام الاصول الى معني فيها الاعتقاد ووضعت الجمل بها **مسألة** الصحيح من  
من ذهب الشافعي رضي الله عنهما من ذهب الاشعري وعليه اكثر الفقهاء من المذاهب كلها ان لا تفر احد من اهل القبلة  
وقد اخذ ابن الرضا خلافاً في التكفير على ما علم الشافعي رضي الله عنه من اختلاف قوله في من تكلم امرأ على انها  
مسلمة فلم يكن مسلمة قالوا ان ذلك اختلاف فيه في ان اختلاف الصدق هل هو اختلاف العيني والقول بالشيء وهو  
الحد يده الصحيح ما ختم ان المعقود عليه معين لا يتبدل بالتخلف في الصدق بوقوعه ان الصحيح في عدم التكليف والقول بالصدق  
ما ختم ان اختلاف الصدق خلاف العيني ولو اختلفت العيني كما لو قالت روي من ربه فزوجها من غير ولم يصح ووافقه  
الوالد على هذا الترخيص الا انه استشكله بان الاصح فيما اذا قالت بعتك هذه الغرض فكان بخلاف علم الجمع والاعت  
المعتزلة فكل من خالف مدحها وقال بل هي عبد الله بن الحسين العنبري خافهم بعد من كل من الخوايف من المسلمين  
المختلفين في الاصول اذ ابلغوا في الاحتجاج بجهلهم وكان يقول في منبني القدر حولوا عنوا الله وفي نفاقه حولوا عنوا  
الله واما نقل عنه انه سبب الفريقين وزعمنا ان في منقولوا عند تصويت كل من اجتهده وان لم يكن مسلماً او حطاً للوزر  
عنه وهذا في حق الكفار لم يجرى عنه ولو معاً عند تكفيره ذلك وخرج قوله عن القول اهل الملة **مسألة** اصل كلاميه  
لا يوجب الجهل بكفر ولا فسقاً **مسألة** في غير العلة والسبب العلة والسبب يشترط ان في ترتيب السبب السبب العلوي  
عليه وبقية فان من وجب من احد على ان السبب ما حصل الشيء عنده لانه والعلة ما حصل به والثاني ان العلة لا واسطة  
بينه وبين علة والسبب يتوسط بينهما وبين سببه واسطة وهذا الامر لا يخص بالعقوبات بل هو في الشريعات ايضا  
عنوان في الشريعات قد عرفت ان العلة لا يحكم بانفسها واما الحاكم اذ تعاد والمحي عند التوكيد مؤثره غير المعني عند  
المعتزلة على ما سنين وفي ذلك اختلاف في الفقهاء ان الفعل الذي له مدخل في رزق الروح ان لم يبرز في رزق  
والاولى مؤثر في خصوص الشرط كغير البير التي تزد في مئة دون ان ترفق وحصله فهو العلة كالتكليف والحرمان مؤثر في رزق  
وكن اثر في حصوله فهو السبب لا كرامة ولا يتعلق القضاء بالشرط قطعاً متعلق بالعلة قطعاً وفي سبب خلاف















عن أبي الحسن

٢٢٢

کے



[illegible]



v9, 11, 12



خطی  
۶